

الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة

ورقة عمل مقدمة إلى
ندوة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية
2015 - 20 مايو/أيار 2015

إعداد
د. بهجت أبو النصر
رئيس قسم البحث والدراسات الاقتصادية
جامعة الدول العربية

القاهرة

مايو 2015

مقدمة

إن فهم الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والاقتصاد يقع في صميم عمليات التخطيط وصنع القرار في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وقد دفع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومتراقبة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل عميق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها. والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي، ولا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الموارد الطبيعية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يؤدي إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية. كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، وتدني الرفاه البشري.

وقد ظهر مفهوم ”الاقتصاد الأخضر“ استجابة لهذه الأزمات المتعددة. وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وبصفة عامة فقد تم تقد تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنحو 95 مليار جنية عام 2011¹، ومن ثم يتوقع أن يُولد هذا التحول في النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإناجها.

والعالم العربي لم يكن في منأى من هذا الاهتمام، فاهتمام الدول العربية بالبيئة يظهر بوضوح من مراجعة عدد الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المهمة بالبيئة ، أما على المستوى المؤسسي ، فقد برزت مؤسسات مهتمة بالبيئة في المنطقة العربية ، أهمها مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة من قبل جامعة الدول العربية عام 1987 ، وخلال التسعينيات تم إنشاء اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية كهيئة استشارية للمجلس، بالإضافة إلى فرق عمل فنية في المجالات البيئية المختلفة.

وعلى مستوى الاتفاقيات المعنية بالعمل العربي المشترك ، فلم يكن مستغرب أن يعطي البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اهتماما بالجوانب البيئية للتجارة، حيث

¹ المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم متغير، بيروت، 2011.

نص في الفقرة (4) من ثانيا على " لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه". وعليه شكلت لجنة فنية وضعت قائمة بالسلع التي لا يسري عليه أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة لأسباب بيئية .

ومن هنا تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية وذلك على النحو التالي :-

المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الأخضر

المبحث الثاني : العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية

المبحث الرابع : تجربة رائدة لتطبيق الاقتصاد الأخضر في العمل الاقتصادي العربي المشترك

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد الأخضر

بالرغم من الاهتمام العالمي بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة يرجع لفترة طويلة، إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لم يظهر إلا مع بروز الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)¹ مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر في 22 أكتوبر 2008 بعنوان المشروع الأخضر العالمي الجديد بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية بهدف إدارة الاقتصاد العالمي ومكافحة التغيرات المناخية.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية".² ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة على أنه الاقتصاد الذي يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

وفي الاقتصاد الأخضر، يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي .وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه ، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح،ويجب أن تحافظ مسارات التنمية على رأس المال الطبيعي وتحسنه بل وتعيد بنائه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أنفسهم ونمط حياتهم على الطبيعة.

ومفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، بل أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريباً على إصلاح الاقتصاد. وتحويله إلى إقتصاد أخضر ، أي أن الأخير هو آلية لتحقيق التنمية المستدامة، فالعقود المتتالية من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني لم

¹(¹) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الاجتماع الثامن، البرازيل، 20-31 مارس 2006

² برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ، ص2، 2011

تعامل مع التهميش الاجتماعي واستفاد الموارد، ولا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاستدامة لا تزال هدفاً حيوياً بعيد الأمد، ولكن لابد أن نعمل على تهيئة الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف.

وللانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، سيتطلب الأمر ظروفاً معينة، تتشكل هذه الظروف من مجموعة من اللوائح القطرية، والسياسات، والدعم المادي والحوافز، والهيكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة، وتميل الظروف حالياً إلى الاقتصاد البني، وتشجعه، وهو الذي يعتمد دوره على الوقود الأحفوري بشدة؛ فقد تجاوز إجمالي الدعم الإنتاجي والسعري للوقود الأحفوري، على سبيل المثال، 650 مليار دولار أمريكي في عام 2008، ويمكن أن يؤثر هذا المستوى المرتفع من الدعم سلباً على التحول لاستخدام الطاقة المتجددة، وعلى العكس من ذلك يمكن للاقتصاد الأخضر أن يمهد الطريق نحو نجاح الاستثمارات العامة والخاصة في تحسير اقتصاديات العالم . ومن أمثلة تلك الظروف على المستوى القومي، تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضر للبيئة وإصلاحه؛ واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق؛ وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات صديقة للبيئة ؛ وتحسين المشتريات العامة؛ وتحسين القواعد واللوائح البيئية بالإضافة إلى العمل على تطبيقها . وعلى المستوى الدولي، فتوجد هناك أيضاً فرصاً إضافية بنية تحتية للسوق، وتحسين تدفق التجارة والمعونات، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي.

متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالدول العربية:

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لا يتصور أن يتم بقرار فوري ، ولكنه عملية طويلة الأجل تحتاج لسنوات بل لعقود طويلة ، فهو يحتاج لتغيير في السياسات الاقتصادية المرتبطة بأنماط الإنتاج والاستهلاك ، والاهتمام بالجانب البيئي في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية وأهم متطلبات التحول تتركز في ما يلي:-

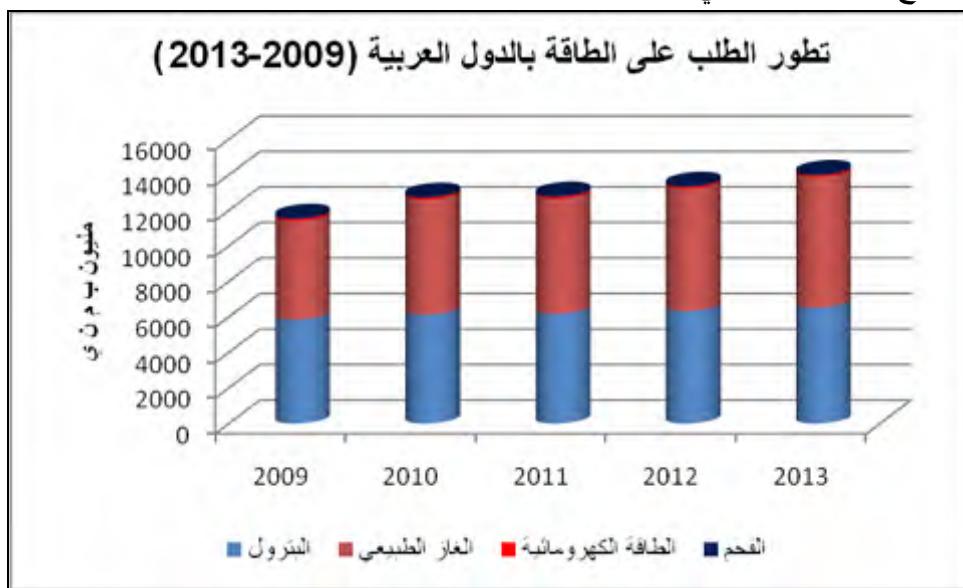
1-مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وسوف يتناول البحث بعض تلك السياسات ، على سبيل المثال لا الحصر.

السياسات المائية : لقد أسلبت السياسات المائية المعمول بها في معظم الدول العربية في إيجاد قطاع زراعية مروية مدعوم بشكل كبير، حيث أدت الأسعار المنخفضة للمياه إلى توسيعة المناطق المروية وزيادة الطلب على الموارد المائية والتخصيص غير الفاعل للموارد المائية بين المستخدمين والقطاعات المستخدمة لها. وقد ساهم النقص في استعادة الكلفة الحقيقة للمياه

وضعف الصيانة في تدهور البنية التحتية وضعف كفاءة توزيع المياه وكذلك فعالية الري. ويقدر معدل الإنتاجية المائية في الدول العربية بنحو 700 دولار للمتر المكعب ؛ وهو يمثل حوالي 35 في المائة من المعدل العالمي⁽¹⁾. ومن المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه في المستقبل في الدول العربية بفعل النمو السكاني والتصنيع وتحسين مستويات المعيشة. وفي هذا السياق فإن المستويات المترابطة من موارد المياه سوف تؤدي إلى المزيد من القيود نمو الزراعة ما لم تتخذ خطوات فاعلة لتأهيل وتفعيل أداء الإدارات والهيئات المعنية بقطاع المياه، وتشجيع اقتناص وبناء وسائل الري الحديثة ، وتوفير الدعم اللازم والتسهيلات الإنمائية للمزارعين لاقتناء التجهيزات على نطاق واسع.

استهلاك الطاقة بالدول العربية

يتسطع الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز والنفط كمصدرين رئيسيين لتغطية احتياجات الطاقة فيما حيث يليبيان معاً 98.5 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2013، ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول حيث تبلغ حصته 52.2% من إجمالي الاستهلاك يليه النفط بحصة 46.3%， بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحمر بدور ثانوي ومتناقض بصورة مستمرة ، حيث بلغت حصتها معاً حوالي 1.5% عام 2013، وهذا ما يتضح من الشكل التالي



المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014..

⁽¹⁾ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008.

لذا فإن إجراء تغيير جوهري في مصادر الاعتماد على الطاقة أصبح ضرورة ملحة في ظل ما تمتلكه الدول العربية من إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة المتجددة، وفي ظل الآثار السلبية لمصادر الطاقة التقليدية على التنمية المستدامة بالدول العربية.

2- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.

تعتبر ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في الدول العربية متعددة الأبعاد. حيث لم تعد الزراعة هي النشاط الريفي القادر على استيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة التي تتمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني نفسه، إذ بلغت نسبة النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2012 حوالي 2.2 في المائة، بينما ازداد نمو القوى العاملة بنسبة 2.7 في المائة سنوياً مترافقاً مع تراجع في حصة القطاع الزراعي من التوظيف بمعدل 2.1 في المائة سنوياً في الفترة ذاتها. وتسبب انعدام التنويع في الاقتصادات الريفية مع ضعف الروابط ما بين الزراعة والنشاطات الصناعية في إعاقة التوسيع في فرص التوظيف التي يمكن أن تدعم سبل المعيشة في المناطق الريفية.

ويعاني حوالي ربع سكان الدول العربية من الفقر، ويعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتتخلى الأسر الريفية الفقيرة عن المدخلات الإنتاجية التي تملكتها في سبيل الحصول على الغذاء، مما يعرضها للخطر ويحد من قدرتها على تحقيق الدخل. كما تقوم في أغلب الأوقات بتحفيض الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف توفير الغذاء لأفرادها، وتعتبر الأصول التي تملكتها الأسر الريفية مثل الأراضي ورأس المال المادي، والتعليم والصحة عوامل جوهرية في قدرة المزارعين على تأمين سبل المعيشة الريفية والمشاركة والمنافسة في الأسواق الزراعية. ويعتبر تحسين الوصول إلى هذه الأصول أمراً في غاية الأهمية لتعزيز القدرة الشرائية للمزارعين ويتطلب استثماراً كبيراً من القطاع العام.

لذا فالاهتمام بالتنمية الريفية يعد خطوة رئيسية للحد من الفقر التي يعاني منه أغلب الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

3- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.

تقدر مساحة الأراضي الزراعية المروية في الدول العربية بحوالي 10.6 مليون هكتار يستخدم في ريها حوالي 160 مليار م³، وتقدر المياه السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بنحو 114 مليار م³، نظراً لضعف كفاءة الري التي لا تتجاوز 50 في المائة. ويعطي الري السطحي التقليدي حوالي 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية، وقد أثبتت

التجارب الحقلية في بعض الدول العربية أنه بالإمكان توفير ما لا يقل عن 50 مليار م³ سنوياً من المياه لأغراض الري أي حوالي ثلث كميات المياه المستخدمة في الزراعة وذلك من خلال رفع كفاءة استخدام مياه الري إلى حوالي 75 في المائة. وتعود أسباب ضعف كفاءة الري السطحي إلى الإفراط في استخدام المياه، نظراً لتوفير المياه للمزارعين بأسعار رخيصة حيث لا تغطي أسعار مياه الري إلا نزراً يسيراً من كلفة الصيانة والتشغيل، وعدم وجود حواجز لتغيير الأنماط الزراعية للمحاصيل الكثيفة الاستخدام المائي، وكثرة التسرب والتبخّر في الأقنية الترابية المكشوفة، إذ تتجاوز نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات 30 في المائة.

إن مشكلة المياه العربية لا تقتصر بنقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب ، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه . فالثالث هو أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في البلدان العربية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية . ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي ، وإلى نفايات الزراعة والإنسان.

لذا وجب الاهتمام بهذا القطاع الهام والحيوي وحسن إدارته إذا كانت الدول العربية جادة في خضرنة الاقتصادات العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

4-العمل على التوسيع في الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة والعمل على رفع كفاءة الطاقة إن تحسين كفاءة استخدام الطاقة تعبّر عن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني للخدمات، ويتم ذلك من خلال تحسين كفاءة التقنيات المستخدمة للطاقة أو استخدام تقنيات حديثة ذات كفاءة عالية لاستخدام الطاقة. أو كما عرفه الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي بأنها "الزيادة في كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة كنتيجة للتغيرات التكنولوجية والسلوكية و/ أو التغيرات الاقتصادية".

أما ترشيد استهلاك الطاقة فيعبر عن الاستهلاك العقلاني للطاقة والحد من هدرها لدى استخدامها بمختلف أشكالها الحرارية والكهربائية. أو كما عرفه الإطار الاسترشادي : مجموعة الإجراءات السلوكية والوقائية والتدابير الفنية، التي تقود إلى التخفيض من الهدر في استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها. وبعد الترشيد وتحسين كفاءة الطاقة مصدرًا غير مباشر من مصادر الطاقة المتاحة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة فيما يشكلان مصدرًا غير مباشر من مصادر الطاقة التي تساهم في الحد من استهلاك الطاقة الأولية والحد من التغير المناخي.

ولقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة الذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية بمفهوم كفاءة الطاقة، حيث حددت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في بداية الألفية الثالثة خمسة مجالات رئيسية لاستخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة وهي:

- تعزيز إمدادات الطاقة ، وخاصة لمناطق الريفية والمحرومة؛
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها؛
- تنمية استخدام مصادر الطاقة المتعددة ونشر تطبيقاتها؛
- العمل على توفير تقنيات متقدمة للوقود الأحفوري الأنظف؛
- وتحفيض الآثار البيئية السلبية لاستخدام الطاقة التقليدية وخاصة في قطاع النقل.

وبالتالي فإن الارتباط الوثيق بين عنصر الطاقة والتنمية المستدامة هو المكون الرئيسي للتخطيط المستقبلي في الفترة الحالية والتي تعتبر فترة تحول لأغلب الدول المعتمدة على مصادر الطاقة الأحفورية سواء المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج.

5- وضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

يعد كثافة الطاقة أبسط مؤشر إحصائي لكتافة الطاقة لدولة ما، وتُعرف بأنها نسبة إجمالي إمدادات الطاقة الأولية إلى الناتج الإجمالي المحلي للدولة، وتعتمد كثافة الطاقة لاقتصاد ما على بنية ذلك الاقتصاد، ومن الواضح أن الاقتصاد الذي يرتكز على الصناعات الثقيلة بطبيعة الحال يتمتع بكثافة طاقة أعلى من الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على أنشطة الأعمال ذات القيمة المضافة والخدمات

ونجد أن معدل متوسط كثافة الطاقة للدول العربية من أعلى المعدلات في العالم، على الرغم من تتمتعها بالمناخ المعتدل ومستوى المعيشة المرتفع نسبياً، فضلاً عن كونها دولاً غير صناعية، إلا أن معدل كثافة الطاقة لديها أعلى من معظم الأقاليم الصناعية في العالم. فهو أعلى بكثير من معدل المتوسط الملاحظ في أوروبا (ثلاثة أضعافه تقريباً) وأكثر من ضعف معدل متوسط كثافة الطاقة في أمريكا الشمالية. وهذا بدل على ضرورةأخذ معايير الكفاءة بعين الاعتبار في الخطط المستقبلية للطاقة على مستوى الإنتاج والاستهلاك. ويبيّن الجدول (3) كثافة

استخدام الطاقة حسب المجموعات الإقليمية وفقاً لواحدة برميل مكافئ نفط / 1000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية وبالأسعار الثابتة (2005)

جدول رقم (3): كثافة استخدام الطاقة حسب المجموعات الإقليمية

المجموعات الإقليمية	2000	2000	2005	2010	2012
أمريكا الشمالية	1.66	1.66	1.51	1.41	1.32
أمريكا الجنوبية والوسطى	3.88	3.88	3.60	2.93	2.59
الاتحاد السوفيتي السابق	6.80	6.80	5.59	4.79	4.64
أوروبا الشرقية	0.28	0.28	0.28	0.32	0.34
أوروبا الغربية	1.85	1.85	2.01	2.06	2.08
آسيا والمحيط الهادئ	3.05	3.05	3.14	3.05	3.05
الدول العربية	1.73	1.73	1.72	1.70	1.68
العالم					

المصدر : بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، وقسم إحصاءات الأمم المتحدة.

ويتبين الجدول أن مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية قد بلغ 3.05 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2012 وهو نفس المستوى الذي تحقق في عام 2000 وذلك بواحدة برميل مكافئ نفط / 1000 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام 2005:

6-تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.

يعتبر التصحر وتدھور الأراضي في مقدمة المشاكل البيئية التي تواجه الزراعة في الدول العربية، وترجع أسباب ذلك إلى النتيجة التراكمية للنشاطات الإنسانية مثل ممارسات الري غير الكفؤ والرعاية الجائرة والزراعة غير المنضبطة وقطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي وضعف إدارة الموارد المائية من جهة، والعوامل البيئية الطبيعية من جهة أخرى، مثل تغير المناخ والجفاف وانجراف التربة. وقد أسهمت هذه العوامل إلى انتشار ظاهرة التصحر في الدول

العربية حيث أصبحت تغطي مساحات كبيرة تقدر بنحو 60 في المائة من مساحة الدول العربية، كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بنحو 3.5 مليون كم².

المبحث الثاني

الارتباط بين الاقتصاد والبيئة

العلاقة بين الاقتصاد والبيئة متشعبة، حيث أن كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر، وسوف نتناول هذه العلاقة من خلال التعرض للأربع جوانب هي :-
أولاً: العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة.

بالرغم من أن الاهتمام بالاقتصاد والبيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ترجع إلى ما قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي صدر عام 1987 ، أو كما تسمى بلجنة "برونتالند" والذي يحمل عنوان "مستقبلي المشتركة" ، إلا أن هذا التقرير هو الذي اكسب لمفهوم التنمية المستدامة الشعبية وأصبح المفهوم مألوفاً ومتداولاً في الأحاديث والمناقشات الاقتصادية والبيئية والسياسية. وأخذت العلاقة بين البيئة والاقتصاد انتشاراً أوسع في التسعينيات من القرن الماضي، عندما أقترح تضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة أورجواي.

وتنشأ العلاقة بين الاقتصاد والبيئة ، بكون التنمية المستدامة تتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة وتحل فيها. فالعلاقة بين الاقتصاد والبيئة علاقة ترابطية، إذ تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة، التي هي أساساً كل المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج، مثل المعادن، والغابات والأسماك، كما أن النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية تؤثر في البيئة . وعلى الجانب الآخر تتأثر التجارة الدولية بالمخاوف المتعلقة بالبيئة، إذ أن حركة التجارة الدولية تتأثر بقواعد السوق التي تتدعي بمنتجات نظيفة أو صديقة للبيئة.

وقد ذهب البعض إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها؛ فالسياسات التي تتدعي بتحرير التجارة الخارجية تهدف في الوقت نفسه إلى جعل النشاط الاقتصادي العالمي أكثر فاعلية ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة، من خلال ارتفاع معدلات إنتاج السلع والخدمات وارتفاع معدلات التوظيف . ومن ثم سترتفع رفاهية الإنسان و درجة اهتمامه بالمحافظة على الموارد . على الجانب الآخر هناك من

يرى أن تحرير التجارة الخارجية، وما ينبع عنه من توسيع الإنتاج والتداول، مما سيؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة و بالتنمية المستدامة .

خلاصة القول أن تحرير التجارة قد يكون مفيداً للبيئة وقد يكون ضاراً بها، اعتماداً على القواعد والأنظمة المطبقة، فتحرير التجارة المبني على مراعاة القواعد البيئية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وثيرة التنمية المستدامة ، ، وهذه العلاقة تتضح أكثر بالرجوع إلى الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة ، حيث هناك أربعة أبعاد أساسية تشكل الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة كما تتحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية وهي : البعد الاقتصادي والمالي والبعد البشري والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي .

1- البعد الاقتصادي والمالي .

يهتم البعد الاقتصادي والمالي بما يحقق استدامة النمو. والنمو المستدام لا يقاس بمعايير مادية فقط، وإنما يجب أن يكون له جوانب مادية وجوانب نوعية، وبما يعني الاهتمام بنوعية النمو أكثر من كميتها . حيث يجب ألا يقوم ذلك النمو على تدمير البيئة ومواردها، كما يجب أن يكون مقتناً بخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل، وما لا يؤدي إلى زيادة تركز الثروة وإفقار غالبية شرائح المجتمع، كما يجب أن يقوم ذلك النمو على قدرات البشر ومهاراتهم أكثر من قيمة على تكثيف استخدام الطاقة والمواد الخام . وبصفة عامة فإن النمو المستدام هو "النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل" .

2- البعد البشري .

يتضمن المدخل الإنساني للاستدامة، بعدين أساسين هما : البعد البشري والبعد الاجتماعي. ويهتم البعد البشري بتوفير المتطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد. أي أنه يهتم ببناء القدرات الفردية من خلال زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والتشغيل، وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة (تحقيق الذات)، وغير ذلك.

3- البعد الاجتماعي

يهتم البعد الاجتماعي بما يجعل من الأفراد (والذين تحقق لهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة) مجتمعاً متاماً . حيث أن تحقيق استدامة التنمية لا يتطلب بناء القدرات الفردية فقط، وإنما يتطلب أيضاً بناء القدرات المجتمعية . وبالتالي، فإنه لا يجب الاهتمام بما يجعل الأفراد

قادرين على العطاء فقط، وإنما يجب الاهتمام أيضاً بما يجعل هؤلاء الأفراد مستعدين للعطاء (مسألة الدافعية).

3-البعد البيئي

يهم بعد البيئي للتنمية المستدامة بتحقيق هدفين أساسين . الهدف الأول : ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية (المتتجدة وغير المتتجدة) في العمليات الإنتاجية ، و الهدف الثاني: المحافظة على طاقة الحمل للأنساق البيئية، والتي تعنى قدرتها على تجديد حيويتها، . وهذا الهدف متعلق بصورة أساسية بالموارد البيئية المتتجدة، كما أن له بعدين : بعد الأول محلي، ويهتم بالمحافظة على قدرة الموارد البيئية المحلية المتتجدة على تجديد نفسها ، حيث أن استغلال تلك الموارد بما يفوق تلك القدرة يؤدي إلى اضمحلالها ثم فنائها . ومثال ذلك الرعي الجائر والصيد الجائر . وبعد الثاني دولي، ويهتم بالمحافظة على قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية، حيث أن النظام البيئي يعتبر بالوعة Sink لتلك المخلفات.

هذا ويمكن بيان الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والأهداف الخاصة بكل منها من خلال الجدول التالي.

الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة

البعد	الهدف النهائي	السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف النهائي
البعد الاقتصادي والمالي	استمرار التحسن في دخول الأفراد بدون حدوث مشاكل التضخم وميزان المدفوعات وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والمالية.	استدامة النمو، والمحافظة على رصيد رأس المال، والكفاءة في استخدام الموارد والاستثمارات.
البعد البيئي العالمي	المحافظة على الموارد البيئية باعتبارها عنصر هام وضروري في العمليات الإنتاجية والمحافظة على طاقة الحمل للأنساق البيئية الحية، واستقرار النظام البيئي العالمي	معالجة المشاكل الخاصة بالموارد المتتجدة (مثل التلوث - عدم الكفاءة في استخدام المياه - تجريد الغابات)، وتلك الخاصة بالموارد غير المتتجدة مثل الاستخدام المكثف وغير الرشيد لمصادر الطاقة. حيث أن تلك المشاكل تؤدي إلى انهيار الأسواق البيئية، وحدوث المشاكل الكونية، مثل تصرح وفقد التنوع الأحيائي وثقب طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، وغير ذلك.
البعد البشري	توسيع خيارات البشر من أجل بناء القدرات البشرية، واستخدام تلك القدرات في بناء المجتمع	زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والتشغيل، وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة. وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع

الاهتمام بقضايا المرأة والتمكين empowerment	وتحقيق الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع ومؤسساته بحيث يصبح المجتمع أكبر من مجرد مجموع أفراده .	البعد الاجتماعي
المحافظة على الانتماء والهوية الثقافية والقيم الأخلاقية والترابط الاجتماعي وتطوير نظام الحكم والديمقراطية والتنمية المؤسسية والمساواة أمام القانون .	تحقيق الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع ومؤسساته بحيث يصبح المجتمع أكبر من مجرد مجموع أفراده .	البعد الاجتماعي

- المصدر : محمد زكي علي، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000. ص.27.

كما تظهر العلاقة الاقتصادية بين التجارة والإقتصاد في عدة جوانب . فلتحرير التجارة تأثيرات اقتصادية على البيئة وعلى التنمية، فقد يكون عاملاً مساعداً في نشر تكنولوجيا حماية البيئة ونشر المنتجات والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، مثل الطاقة الشمسية، بدلاً من المنتجات أو التكنولوجيات الأخرى الضارة بالبيئة؛ كما تساعد التجارة على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات وعلى الجانب الآخر تظهر الجوانب السلبية في تجارة المنتجات التي لا يجب تبادلها تجارياً لتأثيراتها السلبية وضررها بالبيئة، مثل المخلفات الخطيرة أو السامة خاصة أثناء نقلها من مكان إلى آخر، كما أن الاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية في الصناعة والتجارة ، مثل الغابات له آثار بيئية سلبية، ومن جهة أخرى يؤثر التبادل التجاري مع دول تراعي المتطلبات البيئية على الهيكل الاقتصادي، إذ يساعد على انتشار القطاعات الاقتصادية غير الضارة بالبيئة، و يجعل المصدررين يغيرون من طرق الإنتاج وهكذا ليس الاعتقاد أن التنمية الاقتصادية لابد وأن تضر بالبيئة صحيحاً، لأن العلاقة، بينهما تعتمد على مدى التوافق بين السياسات البيئية والاقتصادية المطبقة.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاقتصاد والبيئة

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئية الدولية، التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه، ، إلا أن معظم تلك الاتفاقيات ترتبط بالاقتصاد أو تتناوله بشكل أو بآخر . هذا بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أورووجوي، التي تتناول موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام وأهم الاتفاقيات التي لها جوانب تجارية :-

1- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

والذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 ، يعد هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة . ومن بين الوثائق التي صدرت عنه تلك التي تضع مبادئ لكيفية الاستفادة من الغابات في العالم دون الإضرار بالبيئة . لكن الوثيقة الأهم كانت أجندة القرن 21

خلال القرن الحادي والعشرين للقضاء على المشاكل التنموية والبيئية . كما تم الاتفاق في المؤتمر على توقيع اتفاقيتين هما : اتفاقية المناخ، التي تعنى بمواجهة التغيرات المناخية، واتفاقية التنوع البيولوجي التي تعنى بالمحافظة على تنوع النبات والحيوان .

كما قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 236/64 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009، أن تَعقد لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يُعرف أيضاً باسم "ريو+20"، في إشارة إلى تنظيمه بعد مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام 1992. وعملاً بذلك القرار، اعتمدت الجمعية العامة موضوع "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" كأحد موضوعي المؤتمر.

2- أجندة القرن 21 .

هي برنامج عمل لمكافحة المشاكل البيئية والتنمية التي تواجه العالم . ويعتمد برنامج العمل هذا على توطيد السياسات الوطنية وتفعيل وتنمية الاقتصاديات البيئية الدولية، من أجل تسريع التنمية . وترتبط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة والمحافظة على البيئة، إذ تنص على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد وتعزيز السياسات البيئية والتجارية. كما تهدف الأجندة إلى توفير وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول، خاصة النامية منها، بتحسين وتطوير هيكلها الاقتصادي وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

3- مؤتمر جوهانسبرج

كان مؤتمر جوهانسبرج، الذي عقد في سبتمبر عام 2002 أحد المؤتمرات المعنية بالبيئة . وقد أكد على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وإعلان "ريو" الصادر عنه . واتفقت الدول المشاركة فيه على أن حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لا بد منها للوصول إلى التنمية المستدامة .

وقد تعرض المؤتمر للتحديات التي تواجه العالم فيما يتعلق بالبيئة، وأكدوا أن البيئة العالمية لا تزال تعاني من التدهور. فتناقص التنوع البيولوجي مستمر، وكذلك استنفاد الثروة السمكية، و التصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، هذا بالإضافة إلى الآثار الضارة للتغير المناخي ، وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من الحياة الكريمة. وأكد كذلك أن انتشار ممارسات الحكم الرشيد، داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، شرط أساسي للتنمية المستدامة .

فعلي الصعيد الداخلي، فإن السياسات البيئية السليمة، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الصائبة،
والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لاحتياجات الناس، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد،
والمساواة بين الجنسين، وتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار، هي القواعد الأساسية لتحقيق التنمية
المستدامة . وقد اعتمد المشاركون خطة عمل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،
وعالجت هذه الخطة نقاطاً عديدة خاصة بالتجارة والبيئة.

4 - اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض 1973 .

أبرمت هذه الاتفاقية عام 1973 ودخلت حيز التنفيذ عام 1975 . وهي تهدف إلى مراقبة تجارة
الأنواع الحيوانية المعرضة للانقراض وأجزائها والمنتجات المصنعة منها، من خلال عدة وسائل،
منها الحظر النهائي، أو الحظر النسبي لتجارة بعض الأنواع وحق الترخيص الجزئي للتجارة في
بعض المنتجات أو الأنواع. الأخرى. وتضم الاتفاقية ثلاثة ملاحق تحدد أنواع الحيوانات والنباتات
التي تعد في خطر ومعرضة للانقراض.

5 - بروتوكول مونتريال 1987 الخاص بحماية طبقة الأوزون

عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سبتمبر عام 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة . وقد
أنشأ المؤتمر نظام تحكم في المواد الكيماوية التي تسبب ضررًا لطبقة الأوزون، وذلك من خلال
حظر إنتاج أو استخدام العديد من تلك المواد، ووضع قيود لاستخدام البعض الآخر . وتعتمد الآلية
التي وضعها المؤتمر على التحكم في تجارة المكونات الضارة بطبقة الأوزون من جهة وعلى
الاتجار في منتجات تحتوي مكونات غير ضارة من جهة أخرى . ومن المعروف أن التلوث البيئي
يساعد على تآكل الأوزون كما أن استخدام الكيماويات والمبيدات الحشرية ، وبعض صناعات
أجهزة التكييف والتبريد تسهم في تدميره.

6 - اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها 1992 .

تعكس هذه الاتفاقية مخاوف الدول النامية، خاصة الأفريقية، من تحولها إلى مدافن لنفايات الدول
المتقدمة . وهي تعتبر من أهم الوثائق التي وضعت للتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود،
و الغرض منها ، توفير المعلومات للأطراف الموقعة عليها، حول النفايات وكيفية إدارتها، ولا
سيما النفايات الخطرة، و مساعدة السلطات المحلية وتوجيهها في اتخاذ قرار إما بالموافقة على، أو
رفض النقل عبر الحدود للنفايات التي تخضع للاتفاقية.

و هذه الاتفاقيات التي رسمت فيها مبادئ أساسية تتعلق بالبيئة، علمًا بأن تطبيق هذه المبادئ يتراوح من بلد إلى آخر، لا سيما أن الكفاءة والتكلفة الاقتصادية هما الاعتباران الأساسيان عند وضع استراتيجية إدارة النفايات.

7- اتفاقية التنوع البيولوجي 1993

صيغت هذه الاتفاقية في شكلها النهائي في نairobi في مايو 1992 وأصبحت نافذة المفعول في ديسمبر 1992 . وتعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الرئيسية لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي وهي تهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تتحقق بالتنوع البيولوجي، وإلى التوزيع العادل والمتوازن للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

5- بروتوكول كيوتو 1997.

و هو البروتوكول الملحق بالإطار العام لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وعلى أساسه يقوم كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته بتحديد و خفض إmissions غازات الفيضة بغية تعزيز التنمية المستدامة، كما تسعى الأطراف إلى تنفيذ سياسات وتدابير للحد من التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تلحق ضررًا بالأطراف الأخرى . وعلى هذا الأساس، تتهدى الأطراف المشاركة بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكربون . كذلك شجع المؤتمر على إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتعددة من الطاقة وتقنيات استخدم ثاني أكسيد الكربون و تشجيعها و تطويرها بيئياً .

6- اتفاقية روتردام بشأن الإخطار بالنسبة لبعض الكيماويات الخطرة والمبيدات فيما يتعلق بالتجارة الدولية 1998.

تناول هذه الاتفاقية، مسألة الاتجار غير المشروع في المواد البيئية السامة والمنتجات السامة الخطرة، ومن أهم مبادئها تأمين قيام المصدررين بالإخطار المسبق عن نقل هذه المواد و توحيد طرق الإخطار، بحيث يتسرى للدول النامية الإللاع التام على مخاطر هذه المواد، ووقف استيرادها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

7- بروتوكول قرطاجنة المتعلقة بالسلامة البيولوجية 2000.

الهدف من هذا البروتوكول ، هو المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل و تداول و استخدام الكائنات الحية المعدلة جينياً التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضًا، والتركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود ، ويعتبر هذا البروتوكول خطوة هامة لكونه يوفر إطاراً تنظيمياً دولياً للتوفيق

بين احتياجات التجارة ومتطلبات البيئة، لا سيما وأن الأطراف الموقعة على هذا البروتوكول وهي الأطراف الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

8- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يُعرف أيضاً باسم 'ريو+20'،

ثالثاً : أسباب اقتصادية لمشاكل بيئية .

أن العديد من مشاكل البيئة في الدول النامية ترتبط بأسباب اقتصادية مثل طرق الإنتاج . فمثلاً تساعد برامج الدعم للصناعات الوطنية على الاستمرار في استخدام التكنولوجيات والمنتجات القديمة التي تسبب ضرراً للبيئة . كذلك ثبت أن عدداً من المنتجات التي تعتمد عليها صادرات الدول النامية تسبب أضراراً بيئية مثل الأسمنت والسيراميك والتي أصبحا يتركز انتاجهما في الدول النامية . فالمنتجون والمصدرون الرئيسيون لتلك المنتجات دول نامية، لا تستخدم طرق إنتاج أو تكنولوجيا صديقة للبيئة، ولعل ذلك ما حدا بالبعض إلى القول أن التجارة تسبب وتنشر التلوث البيئي . والجدول التالي يوضح أمثلة على أسباب اقتصادية لبعض المشاكل البيئية .

أمثلة لأسباب اقتصادية لمشاكل بيئية

المجال	السبب الاقتصادي	المشكلة البيئية
الزراعة	الاستخدام المكثف للمواد الكيماوية في الزراعة	يؤثر على الحياة البشرية، ويضر بالمزروعات، كما تتعكس آثاره السلبية على المياه الجوفية
	التوسيع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية	انخفاض رقعة الغابات والمراعي وارتفاع الأرضي الرطبة
	زيادة الطلب على الموارد الزراعية بفعل النمو السكاني	انخفاض رقعة الغابات والمراعي وارتفاع الأرضي الرطبة
السياسات التجارية	زيادة الدعم للمواد الغذائية	زيادة تحويل الغابات إلى مساحات زراعية
	إزالة الحواجز التجارية وسياسات الدعم للمزارعين	1- زيادة الإنتاج من أجل التصدير وهذا أيضاً يؤدي إلى تزايد الطلب على الأراضي الزراعية؛ 2- زيادة التنقل ومن ثم تلوث الهواء
الصناعة	تزايد استخدام الطاقة ، مع الارتفاع بمستوى التنمية الاقتصادية	1- تزايد ابتعاث غاز ثاني أكسيد الكربون 2- ظاهرة الأمطار الحمضية التي تتعدى حدود الدول المسئولة لها.

رابعاً: تأثير التشريعات البيئية على حركة الاقتصاد .

للتشريعات والمعايير البيئية تأثير على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة، ويتفاوت مدى تأثيرها حسب وضع الدول وموقعها في جدول النمو . فقد تكون الدول النامية أكثر حساسية للتشريعات البيئية، لا سيما وأن هيكل صادراتها يتسم بعدم التنوع والتركيز على عدد محدود من السلع . كما أن هذه الدول تكون قلقة بشأن المعايير البيئية الجديدة التي تشكل حاجزاً أمام التصنيع والتصدير في قطاعات هامة لها، خاصة في قطاعات الصيد البحري والنسيج والجلود ،وفيمما يلي جدول يوضح تأثير بعض التشريعات البيئية على حركة التجارة والنفاذ إلى الأسواق :-

أمثلة لتشريعات بيئية تخلق مشاكل اقتصادية

المجال	السبب البيئي	النتيجة
الصيد البحري	تشريعات صحية للالتحاد الأوروبي منعت استيراد الأسماك من بعض الدول النامية عام 1997	فقدت تلك الدول لمصدر رئيسي للعملات الأجنبية، مما انعكس على مسیرتها التنموية.
صناعة المنسوجات	حظر استعمال بعض المواد الأولية المستخدمة في التصنيع لكونها تضر بالصحة	زيادة التكلفة في البلدان المنتجة، مما اثر على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ومن ثم فقدت بعض أسواقها الخارجية.
صناعة الجلود	منع استيراد الجلد والأحذية التي تدخل في صناعتها مواد صباغة PCB و AZO	تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية ، كما ساهم في زيادة التكاليف وبالتالي الأسعار، مما انعكس على تنافص قدرتها التنافسية.
تجارة الاخشاب	إصدار قوانين تتطلب تحديد نوعية الاخشاب المستوردة ومصادرها وطالب آخرون أحياناً بالحد من استيرادها	التأثير على تجارة الاخشاب في العالم، مما انعكس سلبياً على بعض الدول النامية ، وخاصة دول جنوب شرق آسيا.

وهكذا أدت التدابير البيئية ، التي اتخذتها دول صناعية متقدمة إلى خفض القدرة التافسية لدول نامية مصدرة لتلك الصناعات ، ولاسيما أن معظم هذه التدابير يقيـد نشاط شركات صغيرة ومتوسطة الحجم قد تواجه صعوبات جمة في التأقـلـم مع المعايير البيئية العالمية .

مما سبق يلاحظ الترابط القوي بين الاقتصاد والبيئة ، فكلاً منها يؤثر ويتأثر بالآخر ، كما أن الاتفاقيات الاقتصادية كثيراً ما تتضمن جوانب بيئية، و الاتفاقيات البيئية لا تخلو من جوانب إقتصادية.

المبحث الثالث

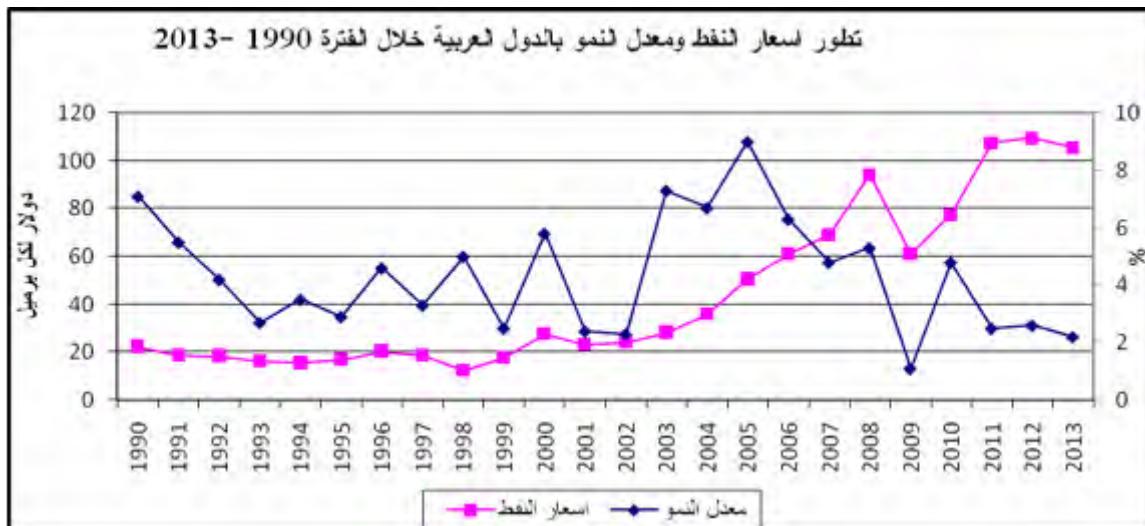
الانعكاسات الإيجابية للاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة بالدول العربية

بالرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) قد صنف في مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر قطاعات الاقتصاد الأخضر التي سيكون لها تأثيرات بالغة من حيث أثارها على العمالة والناتج المحلي الإجمالي والحد من الاعتماد على الكربون وخفض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تدر عائدات سريعة من زوايا العمالة والنمو ، لست قطاعات رئيسة هي : الزراعة ، المياه، الطاقة الخضراء ، الصناعة الخضراء ، النقل ولمواصلات ، المدن والعمارة الخضراء ، إدارة النفايات وإعادة التدوير والسياحة الخضراء .

إلا أن تناول كل من هذه القطاعات بشكل مستقل يعترفه مشكلتان رئيسيتان، الأولى أن هذه القطاعات لا يمكن تغطيتها بشكل مرضي في إطار بحث واحد يعرض في مؤتمر؛ حيث يحتاج ذلك لعدد من الباحثين لتغطية كل هذه القطاعات ، الثانية أنها قد تصل بنا بعيداً عن موضوع البحث وهو التنمية المستدامة لذا فسوف تتناول انعكاسات الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة بالدول العربية من خلال التعرض للأهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية ، وكيف يمكن للاقتصاد الأخضر المساهمة في الحد منها وكيفية تأثيرها على التشغيل ، وأهم تلك التحديات:-

أولاً: استدامة النمو

بالرغم من امتلاك الدول العربية لإمكانات مادية وبشرية هائلة تمكّنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن ثم التغلب على المشاكل المزمنة التي تواجهها؛ من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض مستوى الخدمات، إلا أن المتبع لمعدلات النمو بالدول العربية يلاحظ ظاهرة قد لا تتكرر في مناطق أخرى في العالم، وهي عدم استدامة النمو بمعنى تذبذب النمو بشكل كبير من عام إلى آخر، وهو الوضع الذي يتافي مع الاستقرار الاقتصادي، والتي عرفته الأمم المتحدة بأنه "الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها ومن ثم تعافيه منها بسرعة"، وهذا له تأثير سلبي على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية ومن بينها معدل البطالة ، وفي الواقع أن هذا التذبذب في معدلات النمو يرجع لعوامل خارجية أحياناً وعوامل داخلية أحياناً أخرى .



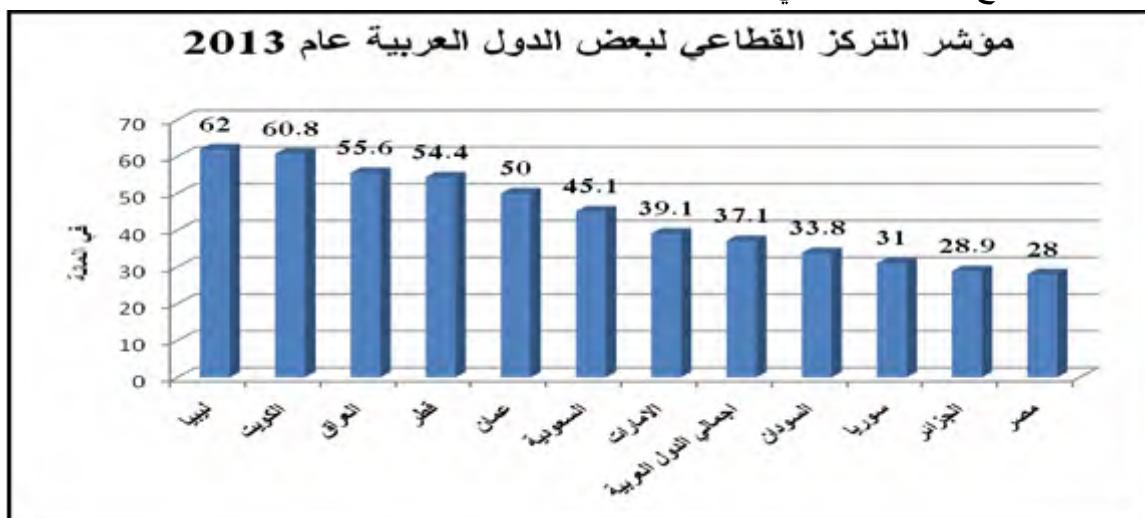
المصدر: - جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام ، أعداد مختلفة.

إلا أن أهم تلك العوامل هي :-

- 1- أن الاقتصادات العربية تعتمد في نموها على عدة مصادر تسم بصفتها الريعية مثل الريع النفطي، حيث تعتمد عليه بصفة أساسية دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ولibia والجزائر كمصدر للنمو، برع طرق التجارة الدولية، وهو يقتصر في المنطقة العربية على ما تحصل عليه مصر من إيرادات قناة السويس، برع السياحة، والذي تعتمد فيه بعض الدول العربية على ما تمتلكه من أثار بالإضافة إلى جمال الشواطئ والمناخ الرائع، في الحصول على إيرادات ريعية من السياحة بالإضافة إلى بعض

المصادر الريعية الأخرى مثل الريع العقاري، والمنتجات المنجمية، والاقتصاد الريعي بطبيعته يتسم بعدم الاستدامة لأنه يرتبط بعوامل لا تسيطر عليه الحكومات بشكل كامل لخدمة أهدافها الاقتصادية.

2- التركز القطاعي ، حيث يولد إحدى قطاعات الاقتصاد القومي ، النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا القطاع هو النفط بالنسبة لدول الخليج والعراق والجزائر ، والزراعة للسودان والسياحة لمصر ولبنان ، ومن ثم ففي حالة تعرض ناتج هذا القطاع لأي عوامل سلبية داخلية أو خارجية ، ينخفض قيمة الناتج بشكل سلبي هو الآخر ، وهذا يتضح من الشكل التالي:-



المصدر: المرجع السابق

في ضوء ذلك فالاقتصاد الأخضر له دور في دعم القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة من أجل تنوع مصادر توليد الناتج المحلي ومن ثم مصادر النمو، وهذا من شأنه أن يساهم في استدامة النمو من خلال الحد من التركز القطاعي وتنويع مصادر الناتج.

فالصناعة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث يمكن أن تلعب دوراً محورياً في الاقتصادات العربية باعتبار الصناعة قاطرة التنمية الاقتصادية ، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتقليل معدل البطالة ، من هنا فدعم القطاع الصناعي ، والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسات تنمية شاملة ، ولا سيما وإن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية .

إلا أن تنمية قطاع الصناعة الصديق للبيئة يواجه عدد من التحديات ؛ أهمها التغيرات المناخية ، حيث يترتب على التغيرات المناخية حدوث تغيرات في درجة الحرارة والرطوبة والأمطار والريح وغيرها من عناصر المناخ مما ينتج عنها العديد من الظواهر البيئية لها تداعيات سلبية على التنمية الصناعية في الوطن العربي، فمن الأهمية أن تبني الدول العربية مفهوم الصناعة الخضراء ولتحقيق ذلك يجب تحفيز الشراكة التكنولوجية في الوطن العربي على عدة ركائز وهي البنية التحتية والمعرفة ، والتدريب والتمويل هذا بالإضافة إلى إنشاء شبكة عربية للصناعات الخضراء، إضافة إلى وضع سياسات وآليات عمل مناسبة لتأمين التنسيق بين مراكز البحث العلمي والجامعات والجهات التي تعمل في مجال الصناعات الخضراء بهدف نقل التكنولوجيا ، وتبني نماذج اقتصادية تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية بالإضافة إلى وضع الأطر لنقل التكنولوجيا بما يحمي أمن الدول المتقدمة لهذه التكنولوجيا من أي أضرار محتملة، وذلك من خلال وضع برامج رفع القدرات بالقطاعات التي سيتم اختبارها لنقل التقنيات إليها.

كما أن قطاع الزراعة والذي يساهم في تشغيل أكثر من 20% من القوى العاملة في الدول العربية ، في حين لا يساهم سوى بنحو 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي رغم الإمكانيات الأرضية والمناخية والتمويلية المتوفرة بالمنطقة العربية ، فهناك دور كبير للاقتصاد الأخضر للنهوض بالقطاع الزراعي لترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية؛ بما يعطي فرصة أكبر للحد من التركيز القطاعي للناتج، وذلك من خلال العمل على استدامة استغلال الأراضي والموارد المائية المتعددة ، وذلك من خلال استخدام الموارد الأرضية أفضل استخدام من خلال تقديم الدعم والإعانات والقروض المصرفية(نصيب القطاع الزراعي بالدول العربية لا يتعدى 2% من القروض المصرفية) وتمكين المزارعين والعمالة الزراعية ، أما الموارد الأرضية السطحية والجوفية فيجب الحفاظ عليها وضمان كفاءة استخدامها ونظرًا للقدرة التشغيلية الكبيرة لهذا القطاع ، وارتفاع نسبة البطالة والفقر بالريف، فإن الارتفاع بهذا القطاع من شأنه الحد من معدل البطالة والفقر بالدول العربية، وسوف نتناول هذا القطاع بتفصيل أكبر عند تناول الفجوة الغذائية العربية.

أما قطاع السياحة ، فيعد واحد من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، حيث يمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد

الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متقدمة ومتنوعة متعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة، وهي لا تتناسب مع ما يزخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة، لذا فإن هناك إمكانات كبيرة للارتفاع بنصيب السياحة من توليد الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية، ونقصد هنا السياحة الخضراء وهي التي تأخذ في الاعتبار احتياجات البيئة وتراعي الثقافة المحلية بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث واستدامة المشاريع السياحية.

وتعتبر السياحة الخضراء مستقبل السياحة العربية في ظل التوجه الدولي للحفاظ على البيئة، وللسياحة الخضراء ثلاث عناصر هي: سياحة نظيفة تستمد من البيئة والطبيعة، سياحة مسؤولة راشدة يحكمها العقل والوعي والإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة ، وأخيراً سياحة مستدامة تتجدد مواردها فلا تنضب بفعل الاستخدام الكثيف.

هذه أمثلة لثلاثة قطاعات يوجد لدى الدول العربية إمكانات للارتفاع بمساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي مع اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر في تبنيهم، والاهتمام بتلك القطاعات من شأنه التغلب على أسباب عدم استدامة النمو بالمنطقة العربية وهي الترکز القطاعي ، وغلبة الطبيعة الريعية على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فإن استدامة النمو سيساهم بشكل فعال في حل العديد من المشاكل التي تعترى الدول العربية وخاصة مشكلتي البطالة والفقر.

والاهتمام بالجانب البيئي للتنمية الاقتصادية لتتسم بأنها تنمية مستدامة ، ليست من قبيل الترف ولكنه لآثاره الاقتصادية، وهذا ما يؤكد دراسة البنك الدولي عن آثار التدهور البيئي على الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية المتوسطية⁽¹⁾ أثبتت أن التدهور البيئي يؤدي إلى هدر نحو 4.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول السبع المدروسة، ويرتفع هذا المعدل ليصل إلى 5.4% في مصر في حين يبلغ أدناه في تونس 2.7%، وبافتراض بقاء الأمور على ما هي عليه فان خسارة تلك الدول عام 2013 من جراء الإهمال البيئي يبلغ نحو 35.2 مليار دولار ، ومن ثم فان على صانعوا القرار في تلك الدول أن تدرس تلك الأرقام بعناية وذلك من أجل إعطاء مزيد من الاهتمام لاستدامة التنمية ، والجدول التالي يوضح التكلفة المقدرة للتدحرج البيئي في تلك الدول.

⁽¹⁾ الدول هي الأردن ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، لبنان ، مصر ، والمغرب

تكلفة التدهور البيئي في دول عربية مختارة نسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام

2013

	المغرب	مصر	لبنان	سوريا	الجزائر	تونس	الأردن	
%	0.5	<u>1.2</u>	0.6	1.3	<u>1.2</u>	0.5	0.61	الأرض
	1	<u>2.1</u>	1	1.2	0.9	0.6	0.8	الهواء
	<u>1.2</u>	1	1.1	0.8	0.8	0.6	<u>1.2</u>	المياه
	0.5	0.3	<u>0.7</u>	0.1	0.6	0.3	0.2	المناطق الساحلية
	<u>0.5</u>	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0	النفايات
	0.9	0.6	0.5	<u>1.2</u>	<u>1.2</u>	0.6	1	أخرى
	4.6	<u>5.4</u>	3.9	4.7	4.8	2.7	3.8	المجموع
	96	262	43	60	204	45	31	الناتج المحلي عام 2013 بالمليار دولار
35.2	4.4	<u>14.1</u>	1.7	2.8	9.8	1.2	1.2	*قيمة الهدر في الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار

المصدر : البنك الدولي ، برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدات الفنية البيئية.

* حسبت بمعرفة الباحث

ثانياً: الفجوة الغذائية

لم تعالج برامج التنمية بالدول لعربية حاجات الأمن الغذائي والعجز المائي ، حيث تواجه الأمة العربية في وقتنا الحاضر تحدياً حضارياً ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بالغ الأهمية

والخطر، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي العربي، واعتماد الوطن العربي المتزايد والمتسرع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات سكانه من المواد الغذائية الأساسية، حيث بلغت الفجوة الغذائية في العالم العربي عام 2013 نحو 37 مليار دولار⁽¹⁾ وعلى هذا الأساس فال المشكلة الغذائية هي مشكلة أمن غذائي عربي أي من قومي، باعتبار أن الأمن الغذائي هو إحدى المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي، ومن ثم أصبح لزاماً على الدول العربية أن تتمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية، حيث يوضح الجدول التالي تطور الفجوة الغذائية بالدول العربية خلال الفترة 2000-2013.

تطور الفجوة الغذائية بالدول العربية 2000-2013

% القيمة	2013	2012	2011	2008	2006	2004	2000	
	35633	35624	35250	43178	18448	16790	13905	الإجمالي
56.0	19950	19343	18211	24433	9469	8506	6378	مجموعة الحبوب
27.2	9709	9204	8516	12289	4306	4453	2752	(القمح و الدقيق)
7.8	2779	2779	2196	3454	1637	868	959	(الشعير)
8.4	2991	2938	3011	4545	1438	1245	1120	(الأرز)
	4534	4093	4188	3567	1875	1555	1323	(الذرة) (الشامية)
12.7								
0.4	125	181	67	118	98	98	92	البطاطس
9.4	3343	3580	3800	2932	2820	1209	1163	سكر
2.0	718	772	849	750	665	381	414	البقوليات
9.1	3254	2962	2936	5360	1733	2473	1101	زيوت وشحوم
-2.5	887-	697-	669-	1461-	1640-	6	265	الخضروات
0.4	126	364	347	260	498	310	285	الفواكه
9.0	3222	3205	3312	2057	2498	1990	1439	لحوم حمراء
8.1	2899	3011	3073	2657	1105	1206		لحوم بيضاء
9.9	3538	3372	3654	4322	3315	2633	1914	الألبان ومنتجاتها
0.1	31	43	44	289	127	42	64	البيض
-1.9	687-	510-	373-	1730-	1132-	858-	252-	الأسماك

⁽¹⁾ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2013 الخرطوم 2014.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير الأمان الغذائي العربي، أعداد مختلفة.
ويرجع ارتفاع حجم الفجوة الغذائية بالدول العربية إلى عدة أسباب أهمها أسباب تمويلية وأسباب ترتبط بالعجز المائي وأخرى خاصة بسوء استخدام الاراضى وسوف نركز على السببين الآخرين باعتبار أن الأول يخرج عن اهتمامات البحث .

أما عن الأراضي الزراعية ، فتعتبر مشكلة التصحر وتدور الأرضي من أهم المشاكل البيئية في الدول العربية، ومن أسباب تلك المشكلة هو تغير المناخ وانجراف التربة وزيادة معدلات الجفاف ، كما أن هناك العديد من الجوانب الأخرى ساهمت بشكل فعال في تدور الأرضي مثل قطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي ، وإساءة استخدام الزراعة بتلك المناطق.

ويتمثل دور الاقتصاد الأخضر لحد من الفجوة الغذائية، في العمل على الزيادة الأفقية للأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأرضي، والعمل حل مشاكل التصحر وتدور الأرضي من خلال التعرف على أسباب ذلك من نظم ري تقليدية، أو إزالة الغابات أو الرعي الجائر و الاستخدام السيئ للمبيدات الحشرية....الخ، وبصفة عامة العمل على جعل التنمية الزراعية تنموية مستدامة والتي تراعي الجوانب البيئية و تعمل على زيادة إنتاجية المحاصيل في نفس الوقت، فمن شأن ذلك المحافظة على الرقعة الزراعية بل زيتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء بالدول العربية .

أما المياه ، تعاني معظم الدول العربية من مشكلة الفقر المائي، فعند مقارنة متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتعددة بالدول العربية وبالعالم ؛ فنجد أنه بالدول العربية قد بلغ 1057 مت مكعب / للفرد سنوياً أما المتوسط العالمي فيبلغ 8210 مت مكعب/ للفرد سنوياً، كما أن دول العالم التي تقع تحت خط الفقر المائي بلغت 30 دولة من بين 178 دولة عام 2011 من بينهم 15 دولة عربية،⁽¹⁾ أي أن نصف الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي ، وهذا يعد تفسير نسبي للعجز الغذائي بالدول العربية ، كما أن معظم الدول العربية احتلت مرتبة متاخرة بين دول العالم في مؤشر جودة المياه.

لذا فالتحول للاقتصاد الأخضر او بمعنى آخر تخضير قطاع المياه سيوفر فرصاً عديدة والتي منها الاستثمار في التنوع البيولوجي والاستثمار في المرافق الصحية وإمدادات مياه الشرب حيث يمكن التركيز على الجوانب التالية:-

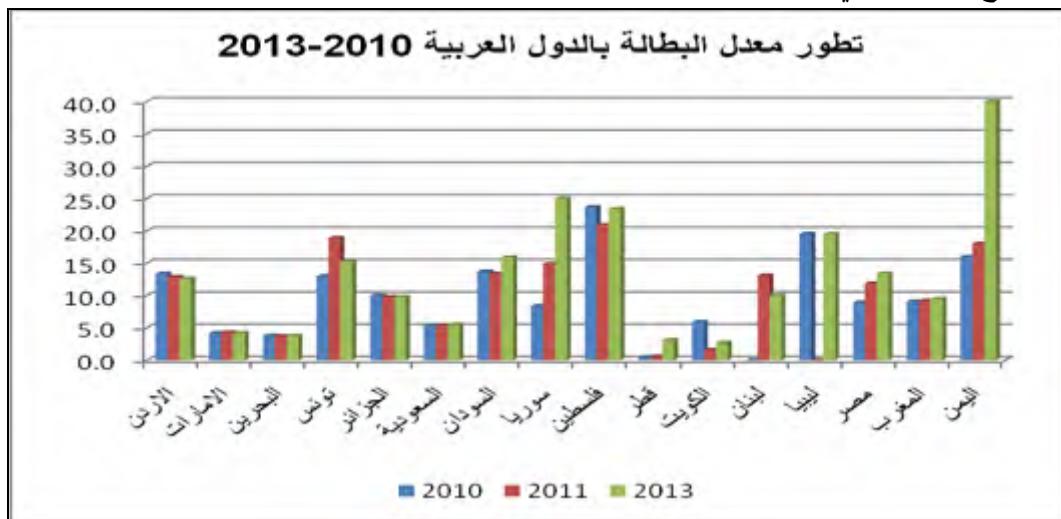
⁽¹⁾ د. شريف محمد علي أحمد،دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014، ص52.

1- تتميم الموارد المائية التقليدية بالدول العربية ، وذلك من خلال إقامة السدود والخزانات والقنوات بدلاً من إهدارها في المحيطات والبحار، وكذا تتميم الموارد المائية غير التقليدية عن طريق معالجة مياه الصرف بأنواعه و إعذاب المياه المالحة وخاصة هناك تجارب ناجحة في هذا المجال بالدول العربية.

2- إدارة الطلب على المياه ، وهي تشمل التدابير المباشرة للسيطرة على استخدام المياه مثل رفع كفاءة استخدام الري، وكذلك التدابير غير المباشرة والتي تستهدف التأثير الطوعانية على مستخدمي المياه مثل تسعير المياه ، توعية الجمهور، والجوانب التشريعية والمؤسسية التي من شأنها حماية الموارد المائية بالدول العربية من سوء الاستخدام.

ثالثاً : البطالة

يعد تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي كانت من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية. فمعدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23 في المائة عام 2010 ، وهذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30 في المائة، وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم. ومن ناحية أخرى فسوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعدد محدود للغاية من فرص التشغيل. ويفاقم من هذه المشكلة ضعف معدلات النمو الاقتصادي والخلل الذي يعنيه المناخ العام للاستثمار. فظروف العمل للشباب العربي سيئة للغاية جراء الأجور المتدنية والرعاية الاجتماعية و الصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة. ، وقد أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروجآلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، ويوضح الشكا التالي تطور معدل البطالة بالدول العربية .



المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

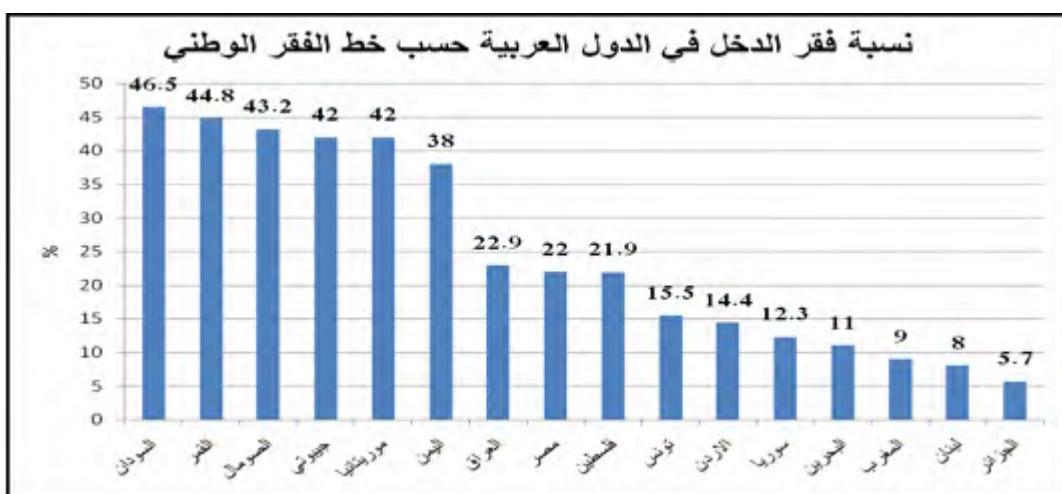
يلاحظ من الشكل السابق ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية ، وقد مارست التطورات السياسية أثرا سلبيا على التشغيل مما ساهم في ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة 2010-2013 ، وفي الواقع أن الاقتصاد الأخضر يحمل آليات عديدة للحد من البطالة فعلى سبيل المثال ؛ يساهم تحويل الأبنية التقليدية إلى أبنية حضراء في معالجة مشكلة البطالة في المراكز الحضرية، ويخلق كوادر جديدة من العاملين ينتظر أن تكون لها سوق متامنة في المنطقة وفي أنحاء العالم. ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة، وجد أن تحويل المباني إلى حضراء يولد ما بين 10 و 14 وظيفة مباشرة و 3 أو 4 وظائف غير مباشرة في مقابل كل مليون دولار ينفق على تحسينات الكفاءة. وينتظر أن يصل ذلك في المنطقة العربية إلى ضعفي هذا المعدل أو ثلاثة أضعاف، نظرا لانخفاض معدلات إنتاجية العمال وعوامل الكلفة. لذا فإن إنفاق 100 مليون دولار لتخضير 20% فقط من الأبنية الموجودة حالياً في البلدان العربية على مدى السنوات العشر المقبلة، باستثمار 10000 دولار في المتوسط على كل مبني لإدخال تعديلات التحسين، يتوقع أن يحتاج إلى 4 ملايين وظيفة جديدة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ منتدى البيئة والتنمية العربي، الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، بيروت ، 2011، صIII.x.

رابعاً: الفقر

بالرغم من معدلات النمو المقبولة التي حققتها الدول العربية قبيل عام 2010 إلا أن تلك المعدلات لم تتعكس على عامة الشعوب العربية ، فالشخصية المباشرة أو غير المباشرة التي انتهجتها الدول العربية أفرزت طبقة من رجال الأعمال الجدد احتكرت ثمار النمو الاقتصادي مما ساهم في اندلاع ثورات واحتجاجات شعبية، لذا رفعت تلك الثورات والاحتجاجات شعارات تحمل في طياتها العمل على الحد من معدلات الفقر بتلك الدول وهي (عيش - حرية - عدالة إجتماعية).

إلا أن البيانات المتاحة عن معدلات الفقر بالدول العربية عام 2013 تشير إلى أن تلك الشعارات لم تتعكس على ارض الواقع ، فما زالت المنطقة العربية تعاني من معدلات فقر عالية كما يتضح من الشكل التالي:-



المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يتضح من الشكل السابق أنه بالرغم من أن بعض الأجزاء في العالم العربي قد أصبحت معروفة بالرخاء وبانتشار الترف، فإن ملايين الناس في دول عربية أخرى لا يزالون يعانون من الفقر متعدد الأبعاد حيث بلغت نسبة فقر الدخل أكثر من 30% لست دول عربية وتراوحت بين 11-23% لسبع دول عربية ، وبصفة عام فيمكن اعتبار حوالي ربع سكان العالم العربي ضمن فئة الفقراء، ومن ضمن هؤلاء يعيش 76% في المناطق الريفية ، حيث تضحي الأسر الواقعة في الفقر المدقع بالدخلات الإنتاجية التي تملكتها في سبيل الحصول على الغذاء، مما يعرضها لخطر

عدم قدرتها على تحقيق الدخل في السنوات المقبلة. ونقوم الكثير من الأسر الفقيرة بتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف تغذية أفرادها، وبالتالي التضحية بإنتاجية الأجيال المقبلة.

وتعتبر الأصول التي تملكها الأسر مثل الأراضي ورأس المال المادي، والتعليم والصحة عوامل جوهرية في قدرة المزارعين على تأمين سبل المعيشة الريفية والمشاركة والمنافسة في الأسواق الزراعية. وبالتالي يعتبر تحسين الوصول أمرا حاسما لتعزيز القراءة الشرائية للمزارعين ويطلب استثماراً عالياً من القطاع العام، ومع توажд ثلاثة أرباع القراء في المناطق الريفية، فإن حوالي 40% من سكان الدول العربية في منطقة حوض البحر المتوسط يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وإنتاج الفاكهة والخضار والحبوب.

ويعتبر الاستثمار في المزارع الصغيرة أمراً جوهرياً لمكافحة الفقر الريفي وزيادة الأمان الغذائي على المستوى الوطني. فتمكين أصحاب المزارع الصغيرة من زيادة إنتاجيتهم ومن ثم يساهم في تحسين الأمن الغذائي الأسري والذي بدوره يساهم في الأمن الغذائي الوطني. وبالتالي يمكن اعتبار تحسين مستوى معيشة أصحاب المزارع الصغيرة هدفاً أساسياً من أهداف الأمن الغذائي.

ارتفاع مستوى التلوث

كما سبق الإشارة تعتمد الدول العربية على الوقود الاحفورى كمصدر أساسى بل يمكن القول أنه المصدر الوحيد للطاقة بالدول العربية (يمثل أكثر من 99%)، وهذا انعكس في ارتفاع نسبة التلوث المتمثل في ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون بالدول العربية ، بل إن إحدى العواصم العربية وهي القاهرة تعد من أكثر المدن تلوثاً في العالم ، هذا في الوقت الذي يذخر فيه الوطن العربي بموارد الطاقة المتجدددة، والتي من أهمها الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث جاء تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) لعام 2011 أن الدول العربية لديها قدرة كهرومائية تبلغ نحو 10.7 ميجا واط كما توجد محطات كهرومائية كبيرة بمصر والعراق، ومحطات مختلفة القدرات في كل من الجزائر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس.

وفي مجال الطاقة الشمسية فالوطن العربي يتمتع بموارد كبيرة وذلك بسبب موقعه الجغرافي المميز الذي يجعله يقع جزء كبير منه ضمن ما يسمى بحزام الشمس الذي يستفيد من معظم أشعة الشمس الكثيفة على الكره الأرضية من حيث الحرارة والضوء على حد سواء

وتتراوح مصادر الطاقة الشمسية في البلدان العربية بين 1460 إلى 3000 كيلو واط/ساعة/م² سنوياً.

وبالرغم من ذلك فيقتصر استغلال الطاقة الشمسية من قبل المستهلكين في الوطن العربي على تطبيقات تسخين المياه وإنارة الحدائق، إلا أن هناك مشاريع وخطط حكومية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للاستخدام التجاري كما هو في دولة الإمارات والبحرين، كما طبقت المملكة العربية السعودية استخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر. ومع ذلك لا تساهم الطاقة المتجددة إلا بنحو 1.5% من الطلب على الطاقة بالدول العربية ويرجع ذلك لعدد من المعوقات الإستراتيجية وال المؤسسية لدى الدول العربية أهمها:

- محدودية السياسات الجاذبة للاستثمار الخاص وقصور الموارد الحكومية المخصصة لها؛
- ضعف السياسات التي تهدف إلى إيجاد شراكات في مجال استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛
- محدودية الإمكانيات المؤسسية التي يتم توجيهها إلى تطوير نظم الطاقة المتجددة وصعوبة التنسيق بينها؛
- انخفاض مستوى الوعي العام بالإمكانيات المتاحة ونظم الطاقة المتجددة التي يمكن استخدامها بصورة فنية واقتصادية؛
- صعوبة تطبيق نظام تمويل حكومي خاص بالطاقة المتجددة وعدم ملائمتها في الوقت الراهن؛
- محدودية التعاون والتنسيق الإقليمي في مجال تمويل مشروعات الطاقة المتجددة والاعتماد على برامج التمويل الأجنبي.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك، وهو الأهم من منظور تأمين مصادر الطاقة، فإن دور الطاقة المتجددة في تنويع مصادر الطاقة كبير خاصة لإنتاج الكهرباء والتسيخن الحراري، وهي وسيلة من وسائل تعزيز أمن الطاقة (Energy Security)، وأيضاً وسيلة للمساهمة في الاحتفاظ بالنفط كاحتياطي استراتيجي للأجيال القادمة ، في الدول العربية فيعتمد قطاع الكهرباء في معظمها على الدولة

⁽¹⁾ بهجت ابو النصر، التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 236.

في تملك وتشغيل وإدارة محطات القوى الكهربائية؛ وبالتالي فإن الأولوية تعطى لتوفير هذه الخدمة للمواطنين بأي شكل بصرف النظر عن التقنيات ودور القطاع الخاص، ونظراً لأن تكلفة إنشاء محطات الطاقة الشمسية عالية مقارنة بالمصادر الأحفورية الأخرى، يضاف إلى ذلك غنى المنطقة بمصادر كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والتي يمكن استخدامها كوقود لإنتاج الكهرباء بأسعار أقل بكثير من محطات الطاقة المتجددة، كل ذلك أدى إلى تعظيم دور المصادر الأحفورية مقارنة بالمصادر المتجددة.

المبحث الرابع

تجربة عربية مشتركة رائدة في مجال الاقتصاد الأخضر

اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د 59 بتاريخ 19/2/1997 ، البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، بعد إجراء تعديلا عليها لتنقق مع أحكام منظمة التجارة العالمية واهم القواعد والأسس التي قامت عليها منطقة التجارة الحرة هي : -

أهم القواعد والأسس لتطبيق البرنامج التنفيذي :

1-استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 10 سنوات اعتباراً من 1/1/

* 1998.

2-إجراء مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

3-معاملة السلع العربية الوطنية، خاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات والرسوم والضرائب المحلية.

4-الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يطبق عليها التخفيض المتدرج بنسبة 10% هي الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1/1/1998 ، وقد تم تعديل نسبة التخفيض لتكون 20% سنوياً اعتباراً من 1/1/2004 ، بناء على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 بتاريخ 2/13/2002 .

5-يمثل البرنامج التنفيذي حداً أدنى من تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول العربية، ويجوز لدولتين أو أكثر من الدول العربية أن تتبادل الإعفاءات بما يتجاوز حدود البرنامج التنفيذي .

6-في حال تغير هيكل التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة بعد تاريخ 1/1/1998 ، فإن الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة في 1/1/1998 .

ونظراً لأنه تختلف المعايير البيئية التي تنظم التجارة في البلدان العربية ، فالبلدان العربية في حوض البحر الأبيض المتوسط تراعي الامتثال للشروط البيئية للاتحاد الأوروبي ، بينما تستمد البلدان العربية في منطقة الخليج المعايير في غالب الأحيان من المعايير المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية. والاختلاف في المعايير البيئية والصحية ومعايير سلامة الأغذية هو أحد العوامل التي تقوض التجارة .

وتثير هذه الفوارق خشية أن تستخدم هذه المعايير وإجراءات تقييم الامتثال في بعض الدول العربية لحماية المنتجين الوطنيين أو لإقامة حواجز أمام التجارة. من هنا عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على وضع قائمة للسلع التي لا تسري عليها أحكام

* تم تقليص المدة ثلاثة سنوات واستكملت المنطقة اعتباراً من 1/1/2005.

البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأسباب بيئية وذلك لتجنب حدوث ذلك، حيث شكل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لجنة فنية من خبراء البيئة في الدول العربية لإبداء الرأي الفني في قائمة سلع التي طلبت بعض الدول إدراجها ضمن قوائم السلع التي لا تسرى عليها أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة ، وقد عقدت تلك اللجنة أول اجتماعاتها في ابريل 1998، ثم عقدت اجتماع آخر في مايو 1999 وضعت خلال الاجتماعين قائمة بالسلع التي لا تسرى عليها أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة لأسباب بيئية (مرفق رقم 1) ويلاحظ من القائمة أنها اشتملت على أربع مجموعات من السلع وذلك على أساس سبب استبعادها وذلك على النحو التالي :-

1. المجموعة الأولى من السلع ، وهي تشمل أجزاء من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض ، وذلك بهدف حمايتها من الانقراض ، تمشيا مع الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص.
2. الكيماويات الخطيرة والمبيدات الضارة ، وهذا يرجع إلى تأثيرها الضار على صحة الإنسان وتلوث الماء والهواء، بالإضافة للأثار السلبية لبعض المواد الكيماوية والأسمدة والمبيدات على طبقة الأوزون.
3. النفايات الخطرة ، ويرجع عدم إدراج تلك المجموعة لتخوف الدول العربية الأعضاء في المنطقة من أن تستغل المزايا التي تمنحها المنطقة ، في أن تحول بعض الدول العربية مدافن لنفايات الدول العربية الأخرى، أو لنفايات الدول المتقدمة.
4. الكائنات الحية المعدلة جنبا ، فالเทคโนโลยيا الحديثة تتضمن إمكانيات كبيرة لرفاهة الإنسان، ولكن من ناحية أخرى فإن نقل وتداول الكائنات الحية المعدلة جنباً، يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التنوع البيولوجي ، بالإضافة إلى مخاطرها على صحة الإنسان ومن ثم تم إضافة تلك السلع إلى القائمة.
وبمراجعة القائمة يلاحظ أنها تتفق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا الخصوص وهذا يرجع إلى أن معظم الدول العربية الأعضاء في المنطقة أعضاء في تلك الاتفاقيات والمعاهدات ، كما تشير تلك المعايير إلى حرص الدول العربية على المحافظة على البيئة ، وبالرغم من رغبتها في الارتقاء بتجارتها البيئية التي لم تتعدي 12% من تجارتها الخارجية في أحسن الظروف، إلا

أنها لم تهمل الجانب البيئي، لإدراكتها الكامل أن التنمية المُمَكِّنة مستدامة فسوف تكون لها آثار سلبية على المواطن العربي .

ولكن هنا قد يثار تساؤل على درجة كبيرة من الأهمية، وهو أنه إذ كانت قائمة السلع التي لا تسرى عليه أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقع في نحو 36 صفحة وما يربو عن 300 بند جمركي ، فهل هذه القائمة السلبية كان لها أثر على نجاح المنطقة في الارتقاء بالتجارة العربية البينية ؟

- الواقع أن هذه القائمة السلبية لم تؤثر على حجم التجارة العربية البينية وذلك للأسباب التالية:-
1. أن معظم المنتجات التي وردت في القائمة لا تنتج على نطاق واسع في الدول العربية ، فالمبادرات السامة والمنتجات المعدلة جينيا ، الدول العربية مستهلك صافي لها وليس منتج ، كما أن حجم النفايات الخطرة في الدول العربية ليس بتلك الحجم الذي يمكن ان يؤثر على حجم التجارة العربية البينية .
 2. ان الدول العربية بالفعل أعضاء في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحكم نقل النفايات الخطرة عبر الحدود وتلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وكذا تلك التي تعنى بحماية طبقة الأوزون أو تلك التي تنظم التجارة في المبادرات ، ومن ثم فهي بالفعل ملتزمة بما جاء في تلك الاتفاقيات وهذه القائمة ما هي الا تأكيد لتلك الالتزامات.
 3. إن قضايا البيئة والتنمية نالت اهتماماً كبيراً في جامعة الدول العربية قبل إقرار البرنامج التنفيذي للمنطقة وتمثل ذلك في إنشاء مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة عام 1984 ، والذي أنشأ بدوره لجان فنية لمتابعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا الخصوص ، ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي قدمها المجلس لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ما هو الا انعكاس لهذا الاهتمام .

الا أن هناك بعض المعوقات ذات الطابع البيئي والتي تؤثر على التجارة الخارجية والбинية للدول العربية وأهم هذه المعوقات :-

1. عدم وجود معايير بيئية عربية موحدة للسلع: الأمر الذي يجعل الدول العربية تتجأ إلى المعايير الدولية والتي غالباً لا تكون ملائمة للدول العربية نظراً لعدم اشتراك الجانب العربي في إعدادها في الغالب، من هنا تسعى المنظمة العربية للتنمية الصناعية إلى

صياغة معايير مقبولة إقليميا ولتنسيق المعايير عبر الدول العربية وذلك في إطار تكليفات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2. التشدد في إثبات التطابق للمعايير البيئية: فغالباً ما تتفق البضاعة على الحدود بين الدول العربية لفترات طويلة حتى تظهر نتيجة فحص العينات للسلع، مما يعتبر إهاراً للوقت، وقد أدى ذلك في العديد من الحالات إلى إفساد البضاعة على الحدود، وهذا ما لمسه فرق زيارة المنافذ الجمركية للدول العربية، والذي قام بذلك الزيارات بناءً على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

3. التشدد في حظر استيراد بعض السلع، بدعوى أنها لا تتطبق مع الشروط البيئية لبعض الدول، بالرغم من قبولها عالمياً، مثل حظر بعض الدول العربية لاستيراد السلع الزراعية التي تستخدم في ريها مياه صرف معالجة.

4. عدم الاعتراف بالشهادات المرفقة مع البضاعة - والتي كثيراً تكون مرتبطة بجوانب بيئية - الصادرة عن جهات رسمية في بلد المنشأ، وهذا يرجع إلى أن اغلب معامل الفحص بالدول العربية هي فروع لهيئات وطنية لوضع المعايير، مما يشكك في سلامة شهاداتها.

5. ضرائب الكربون، فدول منظمة التعاون والتنمية تفرض ضرائب تعرف باسم "ضرائب الكربون" من أجل تقييد انبعاث الكربون، والمشكلة في تلك الضرائب أنها تفرض بنسبة عالية على النفط مقارنة بأنواع الطاقة الأخرى مثل الفحم والغاز ، وفي الواقع الأمر أن تلك الضرائب تعسفية ولم تقلل من الانبعاثات، ولكنها تؤثر على مستقبل صادرات النفط والذي سيعكس مباشرةً على التنمية العربية، باعتبار أن المنطقة العربية هي أكبر منتج ومصر للنفط.

الوصيات:

- 1- الدعوة إلى اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة، وباعتماد أنظمة لتصنيف الأراضي البلدية عمرانياً، وبوضع سياسة صناعية وطنية توفر إطاراً مؤسسيّاً وتنظيمياً موائماً للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية والتطويرية.
- 2- العمل على توظيف استثمارات مستمرة في مجال ترشيد استخدام المياه في كل المجالات وفي النقل العام في المدن وفي خطوط السكك الحديدية لنقل المسافرين والبضائع.

- 3-دعوة القطاعين العام والخاص للتعاون وجعل مثل هذه الاستثمارات وسيلة ناجحة لحفظ على الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل للمواطنين.
- 4-التشديد على ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعداً خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطرفة باستمرار ، لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي في مقدمة مناطق العالم المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية.
- 5-حث المطورين العقاريين ومالكي الأبنية التجارية وأصحاب المنتجعات الكبرى على إعطاء كفاءة الطاقة والمياه أولوية عالية في تصميم وتشغيل الأبنية والفنادق والاستفادة من الجدوى الاقتصادية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية.
- 6-تنفيذ ممارسات سياحية مستدامة في خدمات السفر والضيافة والاستجمام، مع إعطاء عناية خاصة للسياحة البيئية والثقافية.

المراجع

- البنك الدولي ، برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدات الفنية البيئية.
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم متغير، بيروت، 2011.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الاجتماع الثامن، البرازيل، 20-31 مارس 2006.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص2، 2011.
- بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بنك المعلومات .
- بهجت ابو النصر، التعاون العربي في مجال الطاقة المتجدد، عرض ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.
- بهجت ابو النصر، الانعكاسات الاقتصادية للثورات والاحتجاجات الشعبية، المؤتمر الأول لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة إسكندرية ، ابريل 2015.
- بهجت ابو النصر، التحديات الاقتصادية للدول العربية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، فبراير 2015.
- بهجت ابو النصر،الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل إلى اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية 11/13/2007.
- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- شريف محمد علي أحمد،دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2014.
- محمد زكي علي، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000.ص27.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام ، أعداد مختلفة.
- هويدا عبد العظيم عبد الهادي، الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي: تجارب افريقية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2014.